

"قيم التضامن والمساواة والحرية في المجتمع المغربي
لدى تلاميذ السنة الأولى باكالوريا آداب وعلوم إنسانية"

إعداد:

طريق لمقدمي - لطيفة البوحسيني

جامعة محمد الخامس - كلية علوم التربية بالرباط

2019 - 2020 م

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة تحليل مضمون الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للسنة الأولى باكوريا آداب وعلوم إنسانية، لمعرفة مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في ثناياه، خاصة قيم الحرية والمساواة والتضامن. ويقف البحث كذلك على الجوانب المعرفية المتعلقة بقيم حقوق الإنسان لدى عينة من التلاميذ والأساتذة من الجنسين من خلال الاستمارات، بهدف استكشاف مدى تمكنهم/ن من معرفة المبادئ العامة لحقوق الإنسان وكيف يتم تمريرها من داخل الفصل الدراسي وكيفية تفاعل الأساتذة والتلاميذ على حد سواء مع قضايا حقوق الإنسان من داخل الفصل الدراسي والمدرسة في آن.

هكذا، من خلال تحليل مضمون الكتاب المدرسي وكذا نتائج الاستمارات، هدف البحث إلى الكشف عن كيفية تناول الكتاب المدرسي "في رحاب التاريخ" لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان، وكذا إبراز المساحة التي غطت تلك القيم الحقوقية في ثنايا الكتاب، قصد رصد واقع التربية على ثقافة حقوق الإنسان من داخل المؤسسات التربوية من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على الكيفية التي طُرحت بها القيم الحقوقية في دروس التاريخ.

من هذا المنطلق كانت صياغة إشكالية البحث، والتي تذهب إلى الكشف عن مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي، كما تضمنت الدراسة فرضية مركزية فحواها أن القيم المتضمنة في الكتاب المدرسي تتماشى مع التزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان. وعند الإجابة على فرضيات الدراسة وأسئلتها الفرعية، تم الاعتماد على أداة تحليل مضمون الكتاب المدرسي واستمارات موجهة لعينة من التلاميذ والتلميذات والأساتذة والأساتذات.

وقد قسمنا البحث إلى قسمين وثلاثة فصول، القسم الأول خصصناه للإطارين المنهجي والنظري، في حين جعلنا القسم الثاني للإطار التطبيقي. وقد أدرجنا في القسم الأول مقدمة عامة للبحث والمنهجية المتبعة وكذا مفاهيم ومصطلحات الدراسة. أما الإطار النظري فتناولنا فيه التطور التاريخي والفلسفي لمفهوم حقوق الإنسان بشكل مقتضب وكذا سلطنا الضوء على أبرز الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان الموقعة من طرف الدولة المغربية، كما تطرقنا في نهاية القسم إلى علاقة الدرس التاريخي والجوانب الديداكتيكية بقيم حقوق الإنسان.

أما الإطار التطبيقي اعتمدنا فيه على شبكة تحليل المضمون والاستمارات من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في البحث، حيث اخترنا الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للسنة الأولى باكوريا آداب وعلوم إنسانية كعينة قصدية. باعتبار أن الكتاب حديث الطبعة، ويدل هذا على مواكبته للمستجدات الديداكتيكية والإبستمولوجيا. وخلصنا في نهاية الدراسة إلى أن الكتاب فعلا يتناول مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، لكن نسبة كبيرة جاءت ضمنية وغير دقيقة. وهذا لا يتماشى مع سياسة انفتاح المغرب على التربية على حقوق الإنسان باعتبارها

ضرورة اجتماعية وتربوية وبيداغوجية، والانخراط فيها لم يكن مجرد رغبة وفقط، بقدر ما هو إرادة في تبني مشروع مجتمعي وتنموي بامتياز، وكانت اتفاقية سنة 1994 المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لخير دليل على ذلك. فبالرغم من هذا التطور الملحوظ في تعاون المغرب مع الهيئات الأممية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان، إلا أنه مع ذلك يُنتظر منه بذل جهود مضاعفة لاستكمال مسلسل انخراطه في الصكوك التي تجسد الأرضية الصلبة للمنظومة الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: التضامن - المساواة - الحرية - المجتمع المغربي.

مقدمة البحث:

شهد العالم إبان النصف الأول من القرن العشرين تحولات مفصلية على كافة الأصعدة، سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، والحقوقية أو المجتمعية (...); خاصة ما بين الحربين الكونيتين الأولى والثانية، حيث خلفت وراءها دمارا شاملا على الجغرافيتين الأوروبية والآسيوية، علاوة على عدد من الانتهاكات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها كثير في مجموعة من بلدان العالم التي كانت رازحة تحت نير الاستعمار بكل أشكاله بما في ذلك دول شمال إفريقيا، وكذا المجاعة التي انتشرت في الخريطة العالمية جراء التدهور الاقتصادي وتداعياته على معظم البشرية.

إن هذا الوضع الإنساني واللاديمقراطي الذي شهده وعاشه العالم من جراء الحروب، كان بمثابة الصدمة التي زعزت الشعور والوجدان، بما في ذلك القوى التي انفردت بصناعة القرار على المسرح الدولي؛ إذ جعلهم يفكرون في مآلات البشرية وكوكب الأرض في آن، وذلك بمحاولات جادة من طرف صناع القرار العالمي من أجل إيجاد حلول كفيلة لاتقاء شر لغة السلاح...، بالتالي محاولة إقرار السلم والأمن العالميين وصيانة كرامة وحقوق الإنسان قاطبة.

من هذا المنطلق ظهرت الإرهاصات الأولى لحقوق الإنسان وكانت فكرة تأسيس مؤسسات دولية بموجب قوانين متعارف عليها دوليا وبآليات ديمقراطية يحترمها ويخضع لها وتتنظم داخلها كل الدول المنخرطة في قانونها الداخلي، وكانت البداية التأسيسية الفعلية سنة 1919م بتأسيس منظمة العمل الدولية بموجب معاهدة فرساي، كما أقرت عصبة الأمم المتحدة سنة 1926م اتفاقية تحريم تجارة الرقيق والعبودية، ولازالت هذه الاتفاقية تشكل الوثيقة الدولية الأساسية في هذا المضمار، والمنادية بتحريم العبودية بكل أشكالها، علما أنه تم تميمها بواسطة بروتوكول سنة 1953م، ثم ملحق 1956م. علاوة على ذلك، فقد شكل ظهور منظمة الصليب الأحمر سنة 1963م نقلة

نوعية أسهمت في إغناء أدبيات القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نقاشات دولية أطرته الدول المنتصرة، أفرز ذلك ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945م، وكان الميثاق يتضمن كل الحقوق الإنسانية ويحث على احترامها وفي مقدمتها الكرامة والمساواة والعدالة..، وهذا ما ساعد على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 1948م، عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أكدت المادة الأولى على الحرية والمساواة للجميع بغض النظر عن اللون والجنس والعرق والدين.

كما أفضى هذا الوضع الدولي إلى ظهور الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان بشكل فعلي سنة 1981م، ثم أنشأ مجلس جامعة الدول العربية في دورته الواحد والخمسين، لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان، أفرزت ميثاق الإنسان العربي، ووكل مؤتمر فاس لوزراء خارجية الدول الإسلامية مهمة إعداد وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام للجنة استشارية تضم خبراء الدول الإسلامية وتم إقراره في جدة سنة 1982م.

لم يكن المغرب، الذي دافع طويلا من أجل الحصول على استقلاله واستكمال وحدته الترابية، ليتخلف عن ركب الدول التي انخرطت في منظومة حقوق الإنسان، من خلال اتفاقيات ومعاهدات تؤسس لهذه الحقوق، وتضع القوانين المنظمة لها والهيئات المدبرة لها. من هنا كان المنطلق بالانضمام إلى المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة التي أفرزتها نية القوى العظمى في إيجاد منظمة عالمية تضطلع بالدرجة الأولى بحل كل النزاعات الدولية بشكل يجنب البشرية المآسي التي تمخضت عن الحربين العالميتين، وكانت مصادقة المغرب على معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لدليل ساطع على انخراطه في مسلسل صيانة حقوق الإنسان واحترامها، حيث صادق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 24 دجنبر 1958، ثم صادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 27 أكتوبر 1969، وصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 27 مارس 1979، وكذا مصادقته على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ 14 يونيو 1993، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نفس التاريخ 1993م. وبتاريخ 03 أبريل 2009 صادق المغرب على اتفاقيتين هما سياسة العمالة وحقوق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية. وقد كان لزاما على المغرب، لتفعيل هذه الاتفاقيات المصادق عليها -وأخرى لم نذكرها-، ملاءمة التشريعات الوطنية معها واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير وسياسات عمومية تروم احترام حقوق الإنسان وتسعى لحمايتها والنهوض بإشاعة القيم التي توطئها. من هنا بدت ضرورة وضع هيكلية مؤسساتية، من بينها المؤسسات التربوية وإنشاء مجموعة أخرى من المؤسسات للغرض ذاته، وسن تشريعات تركز دولة الحق والقانون.

ونستحضر في هذا السياق الدساتير المغربية المراجعة، وخصوصا دستور 1992 ودستور 1996 والدستور الأخير لسنة 2011 حيث تضمنت جملة من الحقوق المكفولة للمواطنين، توافق مجموعة من الحقوق التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ ستبرز جليا في ديباجة دستور 1992 الذي بموجب الفقرة الثالثة منه ينص على أن المملكة المغربية تؤكد تشيبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وهذا ما عزز من دستور 1996، الذي تضمن في بابه الأول مجموعة من الأحكام العامة، والمبادئ الأساسية المتعلقة بالقضايا الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أن دستور 2011 أعطى نقلة نوعية لتلك الحقوق ويدل على ذلك تصديره الذي ورد فيه أن المغرب عازم على توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة أساسها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة.. ويتمتع جميع المواطنين بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أسس بشكل إجرائي للتربية على حقوق الإنسان. وتجسد ذلك في خانات المرتكزات الثابتة، التي جاء في بنودها: 4-11-12، أن نظام التربية والتكوين يعمل على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات، وتكافؤ الفرص أمامهم، وحق الجميع في التعليم إبنائا وذكورا، سواء في البوادي أو الحواضر.. ويمكن اعتبار خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان لسنة 2018 التي دامت سيرورة مناقشتها واعتمادها منذ سنة 2011، تجسيد للالتزام رسمي يؤكد الإرادة السياسية للحكومة في الوفاء بالتزاماتها، وتوفير آليات لتكريس أسس دولة الحق والقانون.

من هنا كان لزاما علينا أن نأخذ كل السياقات التي جاءت بالتوازي مع توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والوطنية التي تصب في مجملها في مجرى النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، وهو الشيء الذي لامناس له من بيئة تحتضنه ألا وهي المدرسة وكذا المناهج التربوية التي تعد بمثابة الأرضية الأساس لكل فعل تربوي حقوقي. وهذا ما يتطلب إدماج قيم حقوق الإنسان في الكتب المدرسية ليس من أجل حفظها أو تمريرها بشكل تنظيري، بقدر ما يتوجب ملاحظتها كممارسة وسلوك سواء في المدرسة أو خارجها. وهذا هو بيت القصيد في كل تربية حقوقية تهدف بالدرجة الأولى إلى تنشئة جيل من المتعلمين/المواطنين هم من سوف يحملون مشعل التنمية والازدهار والرفاهية في البلاد.

إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية

إن ما شهدته المغرب في علاقاته مع الوضع الدولي والإقليمي من تطورات وتغيرات مفصلية تاريخية على كافة المناحي الحياتية، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، أو المدنية والسياسة، من المفروض أن تشكل المنطلق الحيوي والأرضية الخصبة للسعي إلى استنبات قيم حقوق الإنسان وإشاعتها كسلوك في المجتمع بمكوناته وفتاته، ويأتي على رأسها قيم الحرية والمساواة والتضامن..، هذا ويبدو جليا أن غرس هذه القيم يمر عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية، كمؤسسة الأسرة والمدرسة والجامعة، باعتبارهم مصدر غرس كل ما من شأنه أن يسهم في تغذية الروح والعقل، بكل ما جاءت به مبادئ وأسس حقوق الإنسان، بالتالي، تربية الأجيال

الصاعدة على ثقافة حقوق الإنسان، وبالمحصلة نبذ كل أشكال العنف والكرهية..، وهذا لن يتأتى إلا إذا اضطلعت المؤسسات التربوية بدورها المنوط بها، المتمثل في تمرير مفاهيم وقيم حقوق الإنسان لدى التلاميذ والتلميذات، وجعلها كسلوك ملموسة مع ضرورة وجود مناخ اجتماعي عام مهني لتلك التربية، وتكون كذلك القابلية لدى الأفراد المعنيين لاستيعاب التربية على قيم حقوق الإنسان، علاوة على دور الفاعلين التربويين المتخصصين في المجال ذاته. وهذا البحث سيكون بمثابة محاولة لتحليل مضمون الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للسنة الأولى ثانوي تأهيلي مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، لإبراز مدى حضور المفاهيم والقيم الهيكلية لحقوق الإنسان خاصة قيم الحرية والمساواة والتضامن، وكذا الاعتماد على استمارات ميدانية موجهة لعينة من التلاميذ والأساتذة لاستكشاف مدى إلمامهم واستيعابهم في نفس الآن لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان.

وبناء على ما تقدم، جاء اقتراحنا لهذا البحث المعنون بـ " قيم التضامن والمساواة والحرية في المجتمع المغربي لدى تلاميذ السنة الأولى باكالوريا آداب وعلوم إنسانية"

وقد انطلقنا من مشكلة فحواها أنه بالرغم من أن مفاهيم حقوق الإنسان صارت في راهننا تتداول في كل اللقاءات والندوات ووسائل الإعلام، وكذا من طرف الجمعيات والمنظمات الحقوقية، إذ الكل بات منخرطاً في التأكيد على ضرورة إدماج قيم حقوق الإنسان بشكل تتلمسه كل شرائح المجتمع المغربي، خاصة منهم التلاميذ والتلميذات من داخل مختلف المؤسسات التربوية، لأن تلك الحقوق تسهم في تقدم وتحضر الدول، فهي بمثابة القيم التي تساعد الإنسانية على تكريم واحترام ذاتها بذاتها. لكن بالرغم من ذلك، فالتدريس الناجح والمنتج لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان ضمن المناهج، خاصة تلك المواد التي تعتبر حاملة لقيم حقوق الإنسان بالثانوي التأهيلي، لا يمكنه أن يتحقق بشكل عملي، إلا بتوفير البيئة المدرسية والمحيط السوسيو-ثقافي المناسبين والمستجيبين لمقتضيات ومتطلبات التربية على حقوق الإنسان كما تنص على ذلك الإعلانات والمواثيق الدولية. بيد أن في راهننا نلاحظ أكثر من مناسبة ويتداول عبر وسائل الإعلام المختلفة ومختلف المواقع الإلكترونية أن روح اللامسؤولية واستفحال العنف من طرف بعض التلاميذ/ات وكذا في بعض الأحيان من طرف الأساتذة/الاستاذات أنفسهم من داخل بعض المؤسسات التربوية المغربية وخارجها، والتي يفترض أن تكون هي المنتجة والمكرسة والناشرة والمعززة لكل المفاهيم المرتبطة بقيم حقوق الإنسان، والمضطلة الرئيس بغرسها لدى التلاميذ/ات، وهذا ما أدى إلى وجود خلل في دور المدرسة ووظيفتها في تنشئة الأجيال المشبعة بمبادئ هذه الحقوق والتربية عليها. إذن، نحن أمام مشكلة قيمية حيث نلاحظ تناقض ما بين الحديث والدعوة وما سطر في كل الوثائق التربوية الرسمية في ذات الآن، التي تذهب جميعها في اتجاه تعزيز قيم حقوق الإنسان، لتتجسد أولاً كممارسة عند الأطر التربوية وثانياً ليتخذها التلاميذ كغاية ووسيلة في ذات الآن، بالتالي تعطي ثمارها ليس على مستوى المؤسسات التربوية فقط، بل تتخطى ذلك إلى الشارع وفي العلاقة مع أفراد المجتمع ككل.

وقد تمخض عن هذه المشكلة السؤال المركزي التالي: ما مدى حضور قيم الحرية والمساواة والتضامن في الكتاب المدرسي لدى تلاميذ السنة الأولى ثانوي تأهيلي مسلك الآداب والعلوم الإنسانية ؟

وتم تقسيم هذا التساؤل المركزي إلى أسئلة فرعية هي:

السؤال الأول: هل هناك توافق بين التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان وتفعيلها في المناهج الدراسية وداخل المؤسسات التربوية؟

السؤال الثاني: ما مدى إدماج قيم الحرية والمساواة والتضامن في الكتاب المدرسي للسنة الأولى ثانوي تأهيلي مسلك الآداب والعلوم الإنسانية؟

السؤال الثالث: ما مدى معرفة التلاميذ/ات والأساتذة/ات على حد سواء لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان؟

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في :

-تسليط الضوء على قيم الحرية والمساواة والتضامن في الكتاب المدرسي للسنة الأولى ثانوي تأهيلي مسلك الآداب والعلوم الإنسانية.

-الإسهام في تقديم دراسة بسيطة حول كيفية إدماج مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي للسنة الأولى باكالوريا آداب وعلوم إنسانية.

دواعي اختيار موضوع الدراسة

لقد تم اختيار هذا الموضوع المعنون ب: " قيم التضامن والمساواة والحرية في المجتمع المغربي لدى تلاميذ السنة الأولى باكالوريا آداب وعلوم إنسانية"

لأسباب ذاتية وموضوعية يمكن إجمالها كما يلي:

-أن قيم حقوق الإنسان تهدف إلى تكريس ثقافة حقوقية تجعل من الإنسان عارفا بحقوقه وواجباته، ومن ثم الإسهام في: أولاً، الدفاع عن حقوقه وصيانتها وكذا التضامن مع حقوق الآخر، ثانياً، المشاركة الفعالة في التنمية المحلية والوطنية لبلاده، بالتالي تقديم خدمة جليلة لأفراد مجتمعه.

-التفاعل مع ما جاءت به المواثيق الدولية والالتزامات الوطنية، فيما يتعلق بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات التي تروم في جعلتها، احترام وتعزيز وترسيخ مبادئ قيم حقوق الإنسان، خاصة تلك الاتفاقية التي وقّعت سنة 1994م ما بين الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية.

-عدم وجود مادة دراسية خاصة تُعنى بتدريس مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية.

-أهمية إدماج قيم حقوق الإنسان ضمن الكتب المدرسية في كل مراحل التعليم، لاسيما مرحلة الثانوي التأهيلي، باعتبار أنه خلال هذه المرحلة تتشكل لدى التلاميذ القابلية للاستيعاب وللفهم العميقين لقيم حقوق الإنسان.

فرضيات البحث

الفرضية الأساس: إن القيم المتضمنة في الكتاب المدرسي تتماشى مع التزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان، خاصة في ظل السياسات التعليمية المرتكزة على مبدأ التدريس وفق مدخل الكفايات.

وتتفرع عن هذه الفرضية الأساس الفرضيات التالية :

1- بالرغم من حضور قيم حقوق الإنسان في الدروس التاريخية، إلا أن الكتاب المدرسي يبقى محدودا من حيث التأسيس لها وتميرها لدى التلاميذ والتلميذات للسنة الأولى ثانوي تأهيلي بشكل ملموس، خاصة في الجانب المتعلق بالبيداغوجيا المعتمدة أثناء الفصل.

2- يوجد قصور على مستوى معارف التلاميذ والتلميذات حول أهمية قيم حقوق الإنسان في السنة الأولى ثانوي تأهيلي.

3- يتوفر الأساتذة والأساتذات على إمكانية معرفة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

أهداف البحث

توخينا من هذا البحث الأهداف التالية:

-رصد قيم الحرية والمساواة والتضامن كقيم حقوقية، من خلال تحليل مضمون الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للمستوى الأول باكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية.

-تعزيز مفاهيم وقيم حقوق الإنسان لدى التلاميذ/التلميذات والأساتذة/الأساتذات من خلال الدراسة الميدانية للواقع الحقوقي للمؤسسة التربوية.

-التوصل إلى مقترحات وتوصيات يمكن أن تُستثمر للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

منهجية البحث وأدواته

لمعالجة أسئلة البحث وتمحيص الفرضيات سوف نسلّم المنهجية التالية المرتكزة على الاستقصاء الميداني، وقبل ذلك سوف نطلع على الكتابات التربوية والعلمية والأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث لإغناء الجانب النظري، ومن ثم سننهج الطريقة الآتية وهي :

-شبكة تحليل مضمون الكتاب المدرسي لمادة التاريخ، بهدف رصد قيم الحرية والمساواة والتضامن وحيزها والكيفية التي تضمنها الكتاب المدرسي للسنة الأولى باكالوريا مسلك الآداب والعلوم إنسانية، التي سوف نعتمد فيها على خطوات تنطلق من تحديد وحدة التحليل التي تتم من خلال تقسيم المادة الخاضعة للتحليل إلى مجموعة عناصر تختلف طبقاً لنوع المادة وأهداف الدراسة، ومن ثم نجمع المعطيات وتفرغها، من أجل القيام بتحليل النتائج المتوصل إليها، وتفسيرها، بهدف الوصول إلى تمحيص الفرضيات التي انطلق منها البحث، والإجابة عن الأسئلة التي طرحناها في البداية، وتبيان مدى مصداقية طرحها.

-استمارة موجهة للفئات المدروسة، التلاميذ/التلميذات-الأساتذة/الأستاذات.

التعريف الإجرائي بالمفاهيم والمصطلحات

المقصود بمصطلحات الدراسة، هي تلك المفاهيم الأساسية المتضمنة في عنوان البحث وهي كالتالي:

التعريف الإجرائي للمفهوم

إن المفهوم أو المصطلح هو مجموعة من الآراء والتصورات والأفكار التي تجسد في نهاية المطاف شكل الشيء المراد التعبير عنه، وهو ما يفرضي إلى ظهور المفهوم. إلا أن استعمال مفهوم معين في غير موضعه يثير مشاكل جمة لدى العديد من الباحثين في مختلف فروع المعرفة والعلم، إذ يمكننا اعتباره سلاحاً ذو حدين، فتارة نجد مفهوماً معيناً يخدم توجهها سياسياً أو إيديولوجياً أو طائفياً أو عرقياً.. وتارة أخرى يفند طرحاً مخالفاً أو مناقضاً لسياسة دولة أو نمط إنتاج معينين. لهذا فمفهوم حقوق الإنسان أصبح شائع الاستخدام في

الأدبيات السياسية وفي الخطاب السياسي الراهنيين بشكل عام، وإن كانت العديد من الكتابات التي استخدمت هذا المفهوم لم تهتم بتأصيله وتحديد فحواه، حيث صار لكثرة شيعه يستخدم دون تحييص أو تدقيق وكأنه لا مجال لمراجعته.

حقوق الإنسان

الحق لغة: المفرد في العربية هو الحق ضد الباطل، وهو بمعنى الثابت والواجب المقضى، والجمع حقوق. والفعل منه حقّ بمعنى ثبت ووجب، يقال هو أحق به بمعنى أجدر، ويقال كان حقا له في ما أبيه أي نصيبه وحظه من ذلك المال، فالحق في المال تعني النصيب. والحاقة هي القيامة لأنها تفصل بالحق وتحق كل مجادل في دين الله بالباطل فتحققه أي تغلبه. والحقيقة، الواقعة الثابتة التي تتطابق مع الواقع الموضوعي، والجمع حقائق. (المنجد في اللغة والأعلام، 1986، ص 144)¹

اصطلاحاً: يقصد بها الميزات أو المصالح أو الحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع أو من الدولة وبما يتفق مع معاييرها، والحقوق من وجهة نظر القانون هي السلطة التي يخولها القانون لشخص لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون. (المنجد في اللغة والأعلام، 1986، ص 144)²

مما سبق يمكن القول أن حقوق الإنسان عبارة عن مجموعة من الحقوق والمكتسبات التي تتصل طبيعياً بكل كائن بشري يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها، ليتسنى للنوع البشري عامة التنمية والتحضر والازدهار في شتى نواحي الحياة. فحقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، إذ عند تفعيلها واحترامها يفضي ذلك إلى إمكانية الارتقاء بالفرد والمجتمع في آن، ارتقاء حضاري شاملاً.

الأولى بالكلوريا

جاء هذا المفهوم مع الإصلاح الذي عرفته المنظومة التربوية حيث أصبحت البكالوريا تنتظم في سنتين، السنة الأولى يجتاز فيها التلاميذ امتحان جهوي والسنة الثانية يجتاز فيها التلاميذ امتحان وطني، وتسبق السنة الأولى والثانية بالكلوريا مستوى الجذع المشترك وتسمى السنوات الثلاث بمرحلة الثانوي التأهيلي.

الثانوي التأهيلي

يعتبر هذا المفهوم من التسميات الجديدة التي أدخلت في النظام التعليمي المغربي مع بداية التطبيق الفعلي للميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، وهي مرحلة تعليمية تمثل امتداداً للمرحلة الثانوية -الإعدادية، حيث يعمل التلاميذ خلال هذه المرحلة، على

1. المنجد في اللغة والأعلام، 1986، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، بيروت¹

المنجد في اللغة والأعلام، 1986، ص 144.²

ترسيخ المفاهيم والمكتسبات من أجل الانتقال إلى المرحلة الجامعية حيث يتلقى الطلبة دروس تعالج قضايا كبرى وطنية ودولية وتتكون، المرحلة الثانوية-التأهيلية من المستويات الثلاث:

-الجذع المشترك

-الأولى بكالوريا

-الثانية بكالوريا

الكتاب المدرسي

تكاد تتفق أغلب التعريفات التي وُضعت للكتاب المدرسي باعتباره وسيلة تعليمية تنتظم فيها معطيات معرفية وقع اختيارها وتنظيمها وتبويبها وعرضها للتعليم والتعلم. حيث عرف "المنهل التربوي" الكتاب المدرسي "بكونه الوعاء الذي يحتوي المادة التعليمية التي يفترض فيها أنها الأداة أو إحدى الأدوات على الأقل التي تستطيع أن تجعل من التلاميذ قادرين على بلوغ أهداف المنهج المحدد سلفاً". (غريب، 2006، ص 575)³ وهناك من الباحثين من يعرفه "بأنه يطرح محتوى المعارف التي ينبغي على التلميذ أن يكتسبها في مجال تعليمي مرتبط بمستوى معين، وهو يقترح دروس تترافق مع وثائق، صور، خطاطات، خرائط، نصوص وإحالات ببليوغرافيا، وهذه الوثائق تصاغ حصراً أن تستنسخ لهذا الغرض ويضم الكتاب المدرسي كذلك تمارين تسمح بتقويم مكتسبات التلميذ ويعتمد إجراءات ديداكتيكية من نوع خاص". (أرق، 2009، ص 111)⁴

قيمة الحرية

"نقصد بالحرية حق الاختيار النظري والعملي للإنسان في كل المجالات طالما لم يفضي إلى سلب حقوق الآخرين والإخلال بالنظام والأخلاق العامة". (كديور، 2000، ص 149)⁵

الحرية وإن حاول العديد من المنظرين تحديد حقلها الدلالي من أجل الإحاطة بها كمفهوم وممارسة تبقى عصية على التحديد الدقيق بشكل مطلق، ومن الصعب الإحاطة بها أو التوافق بشكل تام بخصوص بداياتها ونهاياتها، "لأن كل واحد منا يخوض معركة الحرية في مجال معين، ومن الطبيعي أن يضخم مفهوم الحرية الذي يوافق ذلك المجال. أما النظرية التي تخدمها على المدى الطويل فهي التي تعطي نفس الأهمية للشعار والمفهوم والسلوك، لأنها هي التي تعمق الوعي بتناقضات التطبيق وتكشف بالتالي عن مراقبي التحرر المستمر. المهم في قضية الحرية هو أن تبقى دائماً موضوع نقاش بوصفها نابعة من ضرورة حياتية، لا بوصفها تساؤلاً أكاديمياً. مهما تنوعت الحرية كشعار ومفهوم وسلوك، يبقى البحث في أي مستوى من المستويات الثلاثة وسيلة لتعميق الوعي بمسألة الحرية والاحتفاظ

³ عبد الكريم غريب، 2006، المنهج التربوي، الجزء الثاني، الدار البيضاء.

⁴ سعيد أرق، 2009، الكتاب المدرسي أي قيم لأي تلميذ، مجلة علوم التربية، العدد 40.

⁵ محسن كديور، 2000، حرية العقيدة والدين في الإسلام، قضايا إسلامية معاصرة، عدد 139-140.

بها على رأس جدول الأعمال، لأن الوعي بقضية الحرية هو منبع الحرية...". (العروي، 2008، ص ص 141-142)⁶ وعلاوة على أن الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجاته الفكرية والفنية وغيرها سواء كانت قيودا مادية أو قيودا معنوية، فالمقصود بها في هذا البحث باعتبارها قيمة إنسانية كونية، هي جعل المتعلم/المواطن قادر على إبداء رأيه بكل ارتياحية دون ضغوطات مفروضة على شخصه سواء من داخل الفضاءات التربوية أو خارجه.

قيمة المساواة

"المساواة ليست رهانا ولا مسلمة ولا حتى حقيقة. إنها معطى لا يحتاج إلى التعريف أو إلى التوضيح. إنها في ذات الوقت غاية مثلى يتطلع الكل إلى تحقيقها، وتتمثل بالخصوص في غياب التراتبية والهيمنة في العلاقات بين بني البشر، كما أنها مبدأ موجه وقيمة أساسية وطريقة لرؤية العالم الذي يرفض إخضاع الأفراد للتراتبية، أو خلق هيمنة رمزية انطلاقا من الخلافات التي يمكن أن تكون غير ذات معنى في هذا السياق أو ذاك". (Julien Barnier, 2006)⁷

المساواة تفترض النظر إلى كل الأفراد على أنهم سواء في كل شيء، سواسية كأسنان المشط في التمتع بكل الحقوق التي يكفلها القانون لهم، الشيء الذي لا يعفيهم من كل الالتزامات التي يضبطها القانون ذاته، وتنمنا الأعراف الأخلاقية، هي أولا وقبل كل شيء "أصل أخلاقي حيث النظر إلى الإنسان من حيث هو إنسان بوصفه مساويا لباقى البشر في الحق والكرامة، ومن هذا الأصل تنقسم المساواة إلى مساواة مدنية وأخرى سياسية. أما المساواة المدنية فهي المبدأ الذي يوجب معاملة الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات المفروضة عليهم...، أما المساواة السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم، وبحق التعيين في الوظائف العامة، وفقا للشروط التي يحددها القانون دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم، بحيث يكونون أما القانون سواء، لا يختلفون عن بعضهم البعض إلا بحسب كفاياتهم واستحقاقهم". (مهران، 2012، ص 1000)⁸

إضافة إلى أن المساواة هي التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو الانتماء الطبقي، فإننا نعتبرها كذلك خاصة في المجال التربوي جعل التلاميذ يشعرون من داخل الفصل الدراسي أنهم سواسية ولا فرق بينهم إلا على المستوى الفكري والإبداعي.

قيمة التضامن

"إذا اعتبرنا شساعة الحقل الدلالي لمصطلح التضامن يمكننا استحضار تعريفين، نجد أولهما في تكون المصطلح، وثانيهما في الاستعمال المتداول على نطاق واسع في الوقت الحاضر، فالأول يحيلنا على التضامن المعياري الذي يتأسس على مبدأ التعاقد حول التزام متبادل

⁶ عبد الله العروي، 2008، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي الطبعة الرابعة الدار البيضاء.

imsi.net.20060 Mars, 2⁷ Julien Barnier, Quelques réflexions sur le concept d'égalité,

⁸ حمدي مهران، 2012، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

ويصبح بذلك إلزاميا. أما الثاني فيتأسس على انفتاح المصطلح على مجموعة من المؤسسات المجسدة للتكافل والتعاقد والتآزر مثل الأسرة والجماعة والمجموعة البشرية... وتصبح بذلك مرتبطة بالهبة والإحسان والصدقة والمعروف...، وإذا استحضرنا مبدأ الأخذ والعطاء تتخذ طابع التعاون ومد يد المساعدة، طالما يتيم كل ذلك بدون مقابل".⁹ (Ludovic Veivard)

من هنا يكتسب التضامن أهميته كقيمة إنسانية وكسلوك أساسه تخفيف المعاناة عن بني البشر، والتأسيس لأخلاقيات مساعدة بعضهم البعض. ذلك يصبح التضامن ليس عملا خيريا فحسب، بل مسؤولية يتحملها الأفراد والجماعات والدول كل من جانب اختصاصه وإمكانياته. وبما أن التضامن هو الاندماج في مجتمع ما أو بين مجموعة من الأشخاص وجيرانهم ونوع ذلك الاندماج ودرجته. وكذا الروابط في المجتمع التي تصل بين شخص وآخر، في أفق تشكيل لحمة بشرية قادرة على بناء حاضرها والمضي قدما نحو مستقبل أفضل. والمقصود بالتضامن كقيمة حقوقية في هذا البحث، هو تعاضد المتعلمين فيما بينهم من داخل المؤسسات التربوية من أجل إشاعة قيم حقوق الإنسان وكذا تعاون الأساتذة معهم وقيامهم بدورهم المنوط لهم المتمثل في التربية على ثقافة حقوق الإنسان.

حدود الدراسة

سنقتصر في دراستنا على المرحلة الثانوية التأهيلية، مستوى الأولى باكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية بالتعليم العمومي بالمغرب، حيث سنقوم بدراسة تشخيصية تحليلية لكافة دروس الكتاب المدرسي في "رحاب التاريخ"، لمعرفة مدى تضمنها لقيم الحرية والمساواة والتضامن بكل تجلياتها.

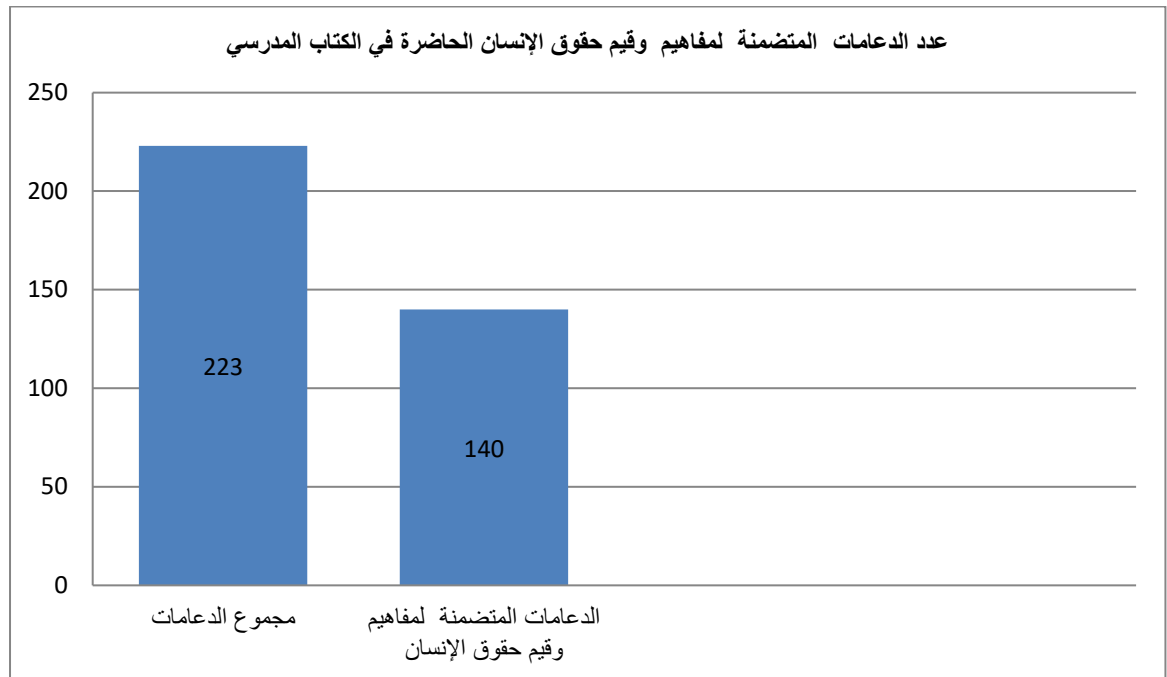
عينة البحث

كتاب في رحاب التاريخ للسنة الأولى باكالوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، سوف أشتغل على كل الدروس التاريخية، إذ يبدو أن ما تتضمنه مثل هذه الدروس من دلالات ومعاني تصب معظمها في مجرى تبيين وتعزيز قيم حقوق الإنسان، (الحرية- المساواة- التضامن) وكذا سوف أعتمد على استمارة موجهة لعينة من التلاميذ/ات والأساتذة/ات، مما سيفضي بالمحصلة إلى إنجاز دراسة علمية موضوعية، تروم إلى تحقيق الأهداف والمرامي المسطرة في البحث.

⁹ Ludovic Veivard, Les fondements théoriques de la solidarité et leurs mécanismes contemporains.

تقديم النتائج ومناقشتها

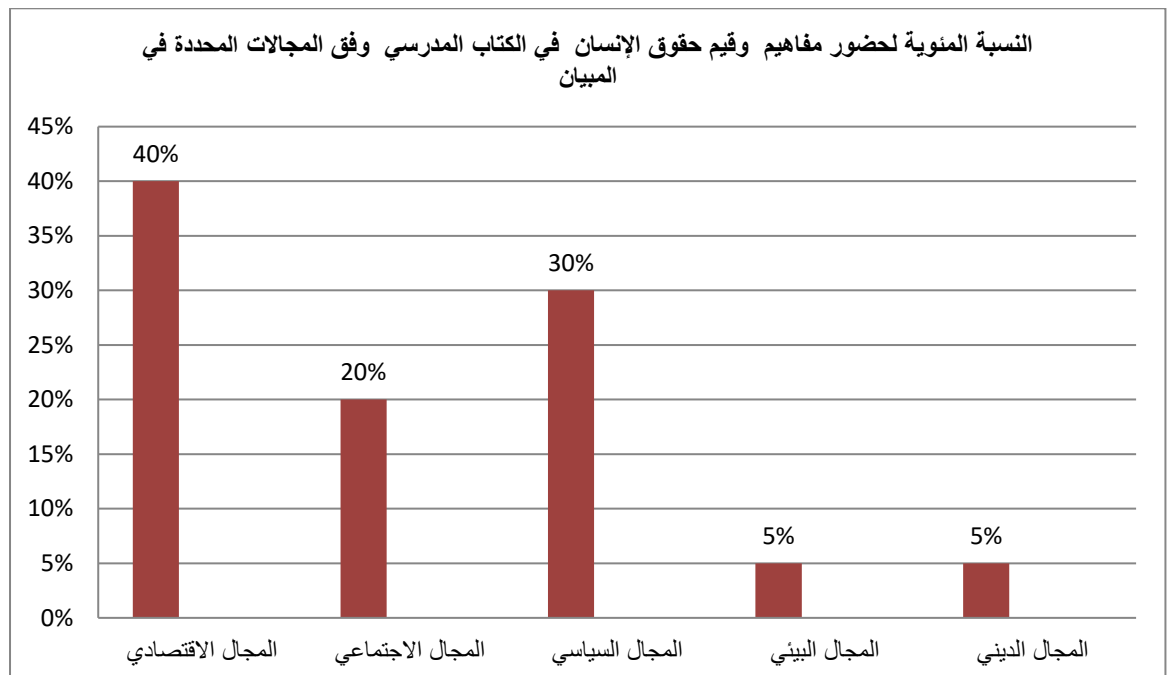
1- الدعامات المتضمنة لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للسنة الأولى باكالوريا.



انطلاقاً من المبيان أعلاه يتضح، أن الدعامات التي تجسد مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، عددها حوالي 140 من أصل 223 دعامة المتضمنة في الكتاب. حيث جاءت كل هذه الدعامات على شكل نصوص، بالتالي يتوضح أن هناك حضور لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ، للسنة الأولى باكالوريا الآداب والعلوم الإنسانية لكن مع غياب تنوع الدعامات.

2- المجزوءة الأولى، المحور الأول: تطور النظام الرأسمالي بأوروبا وخارجها

مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في المحور الأول من المجزوءة الأولى

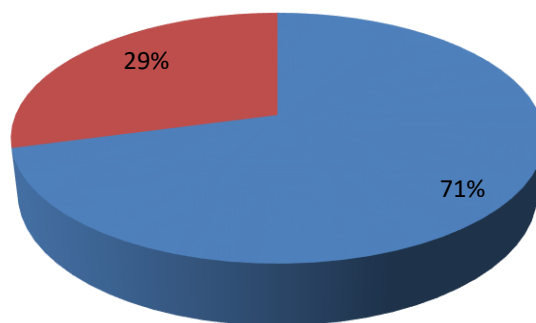


يتضح جليا من خلال المبيان الذي يمثل مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في المجزوءة الأولى من المحور الأول المعنون بـ"تطور النظام الرأسمالي بأوروبا وخارجها"، أن هناك تباين في مساحة ومكانة مفاهيم وقيم حقوق الإنسان المكونة لعناصر الوحدة. حيث نجد أن المجالين الاقتصادي والسياسي يمثلان مساحة كبيرة مقارنة مع باقي المجالات حيث المفاهيم والقيم الدالة على الاقتصاد تشكل حوالي 40% أما المجال السياسي فبنسبة 30%، في حين نجد المجال الاجتماعي يمثل حوالي 20% فقط، أما المجالين البيئي والديني فهما شبه غائبين إذ يمثلان أقل من 5% لكل منهما، وهذا التباين في التمثيلية إن دل على شيء فإنما يدل من جهة، على طبيعة الدروس المقدمة وكذا طريقة النقل اليداكتيكي لها، ومن جهة ثانية، كون الدروس تجسد كل ما يرتبط بالاقتصاد والسياسة وحتى إن حضر دور المجتمع فلاغراض اقتصادية صرفة، موازيا لتطور النظام الرأسمالي، ولا تعطى الأولوية لباقي المجالات إلا بنسب جد ضعيفة كما في هذا المحور.



النسبة المئوية لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان الحاضرة في الكتاب المدرسي وفق مبدأ الضمنية والصريحة

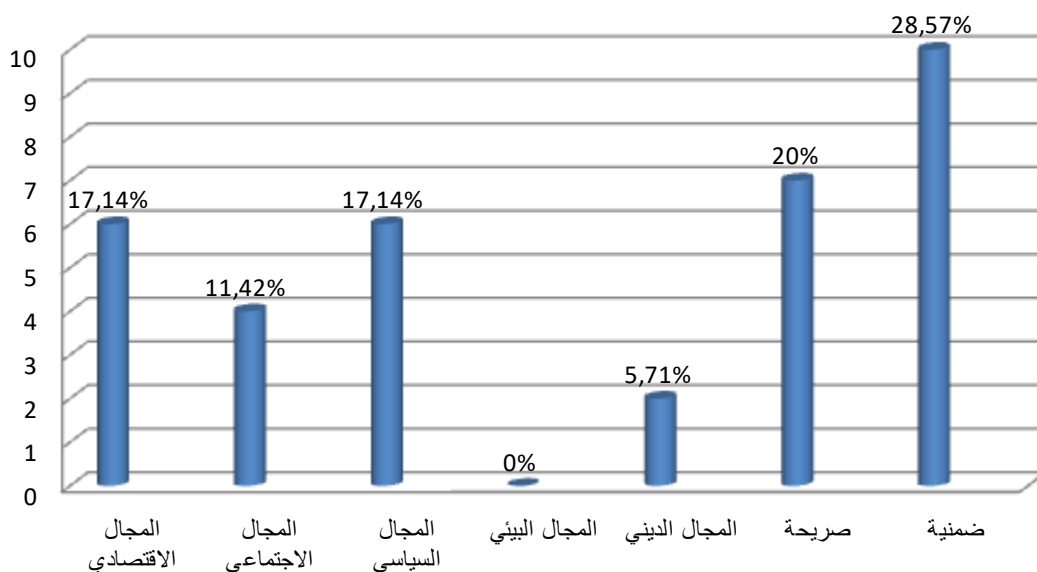
■ ضمنية ■ صريحة



3-المجزوءة الأولى، المحور الثاني:سيطرة القوى الرأسمالية على العالم ونتائجها

مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الانسان في المحور الثاني من المجزوءة الأولى

عدد مفاهيم وقيم حقوق الإنسان الحاضرة في الكتاب المدرسي وفق المجالات المحددة في المبيان

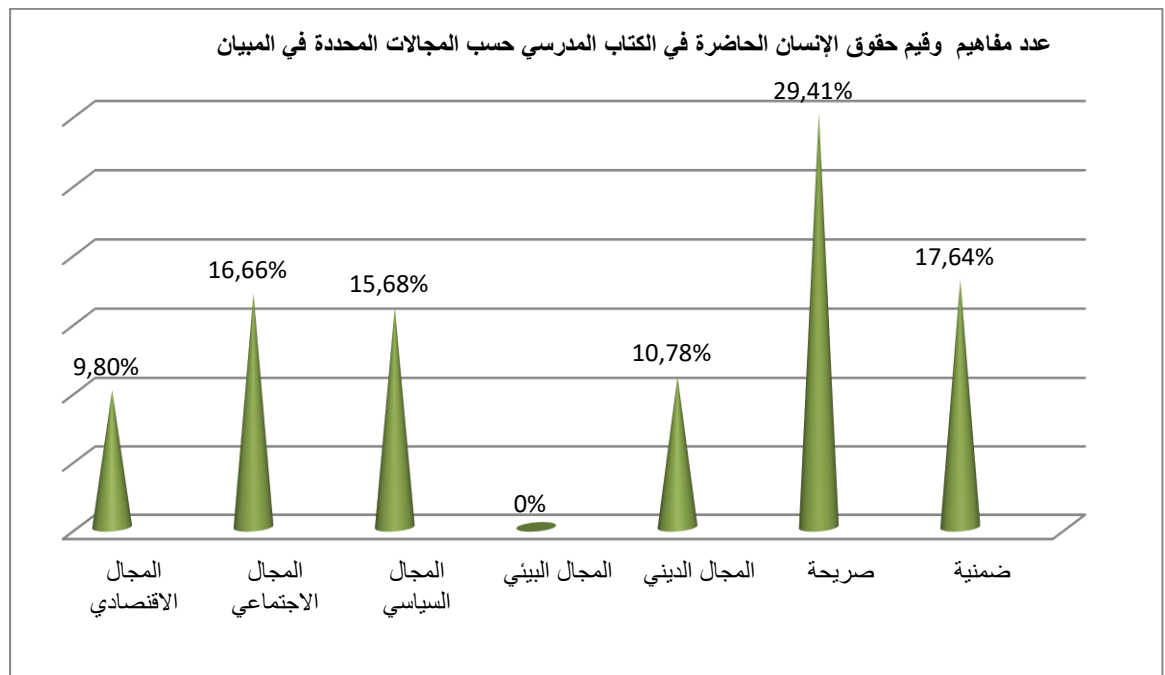


انطلاقاً من المبيان الأنف يتضح أن هذا المحور المعنون بـ "سيطرة القوى الرأسمالية على العالم ونتائجها" لا يختلف عن المبيان الأول خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية حيث اتخذت القيم الحقوقية مساحة كبيرة، مقارنة مع باقي المجالات، إلا أن الملاحظ هنا هو أن الجانب الديني كذلك كان حضوره ضعيف على شاکلة المحور السابق.

لكن، تجدر الإشارة إلى أن حضور القيم الحقوقية المدروسة لا يعني دائماً حضورها خدمة للفئات الدنيا من المجتمعات، بل وفق مبدأ الأنظمة الاقتصادية المهيمنة، من قبيل حرية التجارة والصحافة وتنقل رأس المال والمساواة في الملكية البرجوازية والتضامن بين الملاكين العقاريين وما شابه ذلك، حيث أن نسبة ضعيفة من القيم متضمنة بشكل ضمني هي من تروم إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان لدى الشعوب.

4- المجزوءة الثانية، المحور الأول: الإمبراطورية العثمانية في مواجهة الإمبريالية

مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في المحور الأول من المجزوءة الثانية

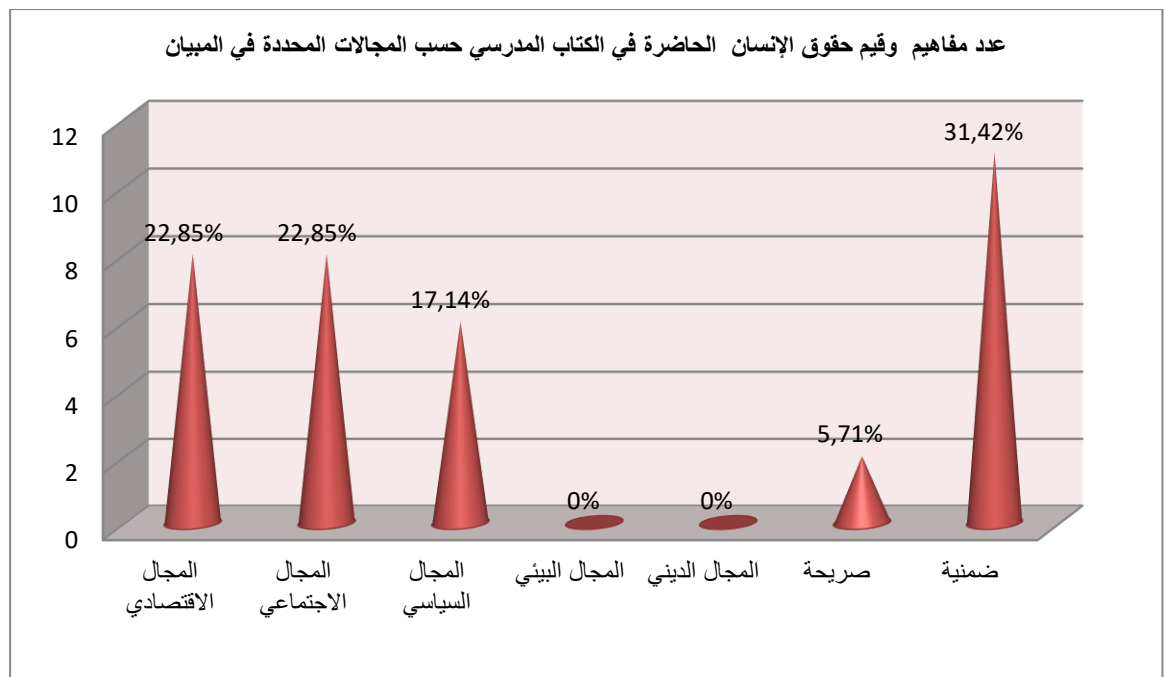


يتبين من خلال المبيان أعلاه أن المحور الأول من المجزوءة الثانية المعنون بـ "الإمبراطورية العثمانية في مواجهة الإمبريالية" يختلف نوعياً من ناحية مساحة مفاهيم وقيم حقوق الإنسان على المحورين السابقين من المجزوءة الأولى، خاصة في المجال الديني، حيث

وجدنا العبارات الدالة بشكل صريح على حرية المعتقد أو بشكل ضمني متوفرة، وذلك راجع لطبيعة الدروس المتضمنة في المجزوءة الثانية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لاحظنا غياب تام للمفاهيم والقيم الحقوقية خاصة تلك التي جاء بها الجيل الثالث من حقوق الإنسان من قبيل الحق في العيش في بيئة سليمة وصحية وما شابه ذلك...، علاوة على تضمن هذا المحور القيم الحقوقية الصريحة أكثر من الضمنية. أما المجالات الأخرى فهي متقاربة فيما بينها ولا تختلف على المحاور السابقة.

5- المجزوءة الثانية، المحور الثاني: المغرب في مواجهة الأطماع الأوروبية خلال ق19 ومطلع ق20م

مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في المحور الثاني من المجزوءة الثانية



انطلاقاً من المبيان أعلاه يتضح أن المحور الأخير من المجزوءة الأخيرة المعنون بـ"المغرب في مواجهة الأطماع الأوروبية خلال ق19 ومطلع ق20م" عكس المحور السابق من حيث حضور المفاهيم الحقوقية، إذ السواد الأعظم جاءت في صيغ ضمنية مقابل القلة التي ظهرت بشكل صريح، لكن ليس كقيم واضحة، بل كمفاهيم تدل على ذلك.

أما كل من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقيت مستقرة نوعاً ما، حيث العبارات التي فيها ميل لقيم حقوق الإنسان، يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي وفي أحيان كثيرة الطابع السياسي، وهذا يدل على السياق والأحداث التاريخية التي وردت

فيها الفقرات والجمال التي تقترب ضمناً من القيم المدروسة وهي الحرية والمساواة والتضامن. أما المفاهيم والقيم التي تصب في مجرى المجالين الديني والبيئي فهي غائبة تمام الغياب.

6- مفاهيم وقيم حقوق الإنسان وفق مبادئ النقل الديدانكتيكي في الكتاب المدرسي، في رحاب التاريخ.

الملاءمة		الوضوح		الاستيعاب	
ضعيف	قوي	ضعيف	قوي	ضعيف	قوي
7.14%	21.42%	21.42%	7.14%	28.57%	14.28%

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل شروط النقل الديدانكتيكي على مستوى المجزوءات، أنها حاضرة في تناول مفاهيم وقيم حقوق الإنسان لكن بشكل متذبذب بين الضعف والقوة، حيث نلاحظ حضور عنصر الملاءمة بنسبة 21.42%، في المقابل وجدنا عنصر الاستيعاب ضعيف بنسبة 28.57%، وكذا عنصر الوضوح ضعيف إذ يمثل نسبة 21.42% . وهذا إن دل على شيء فهو يدل على طبيعة الدروس المتضمنة في الكتاب، إذ يغلب عليها الطابع السردى أكثر منه التحليلي والنقدي. وحتى كما ذكرنا آنفاً في إحدى المحاور المكونة للكتاب، أن الدروس المتضمنة في الكتاب المدرسي، في رحاب التاريخ يغلب عليها الطابع الليبرالي الذي برز في ظل الفلسفة الحقوقية الليبرالية، بالتالي فهذا الأخير يسلط الضوء على كل المفاهيم والقيم التي لها علاقة بالطبقات السياسية والاقتصادية المهيمنة عبر التاريخ.

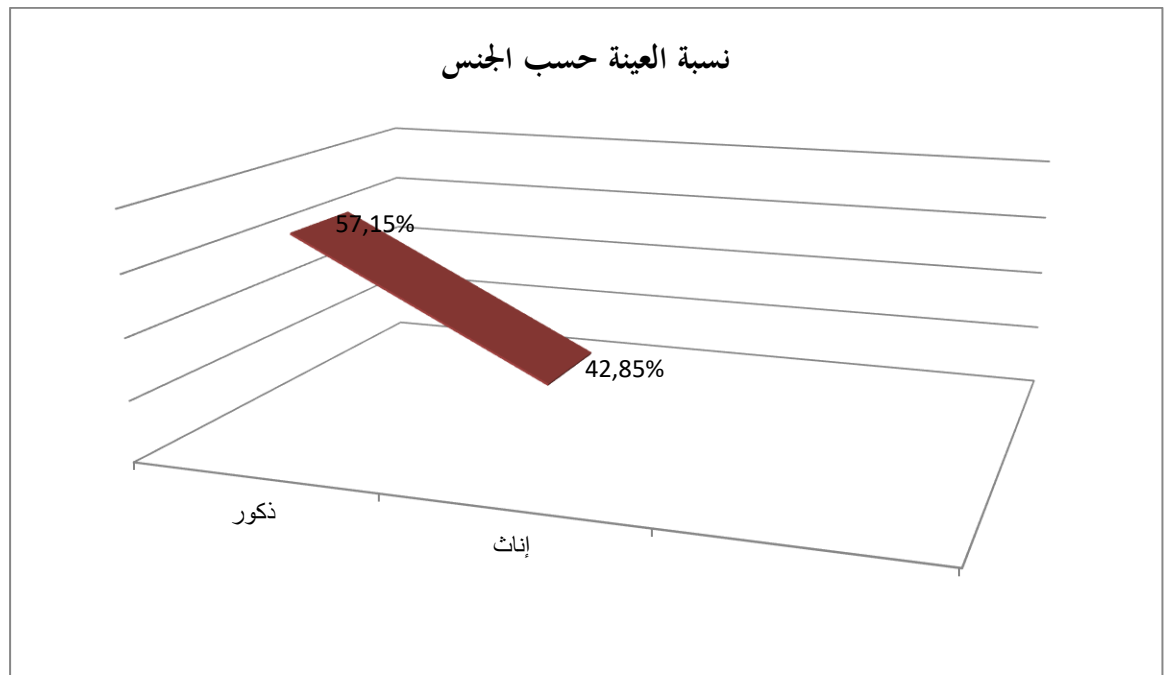
توزيع العينة حسب الجنس

جدول رقم 1- استمارة رقم 1 الموجهة للتلاميذ

الجنس	العدد الإجمالي	النسبة المئوية
ذكر	40	57.15%
أنثى	30	42.85%
المجموع	70	100%

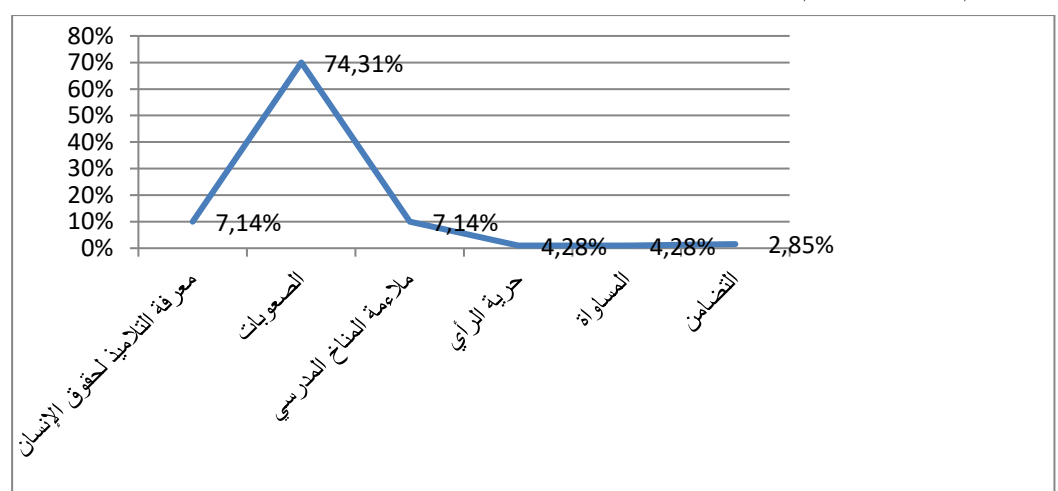
يبين الجدول رقم 1 من الاستمارة الموجهة للتلاميذ/ات، توزيع العينة حسب الجنس حيث يتضح لنا تباين على مستوى النسبة المئوية، بالتالي فحضور الذكور أكثر من الإناث.

مبيان رقم 1 - استمارة رقم 1



1- مدى معرفة التلاميذ بقيم حقوق الإنسان

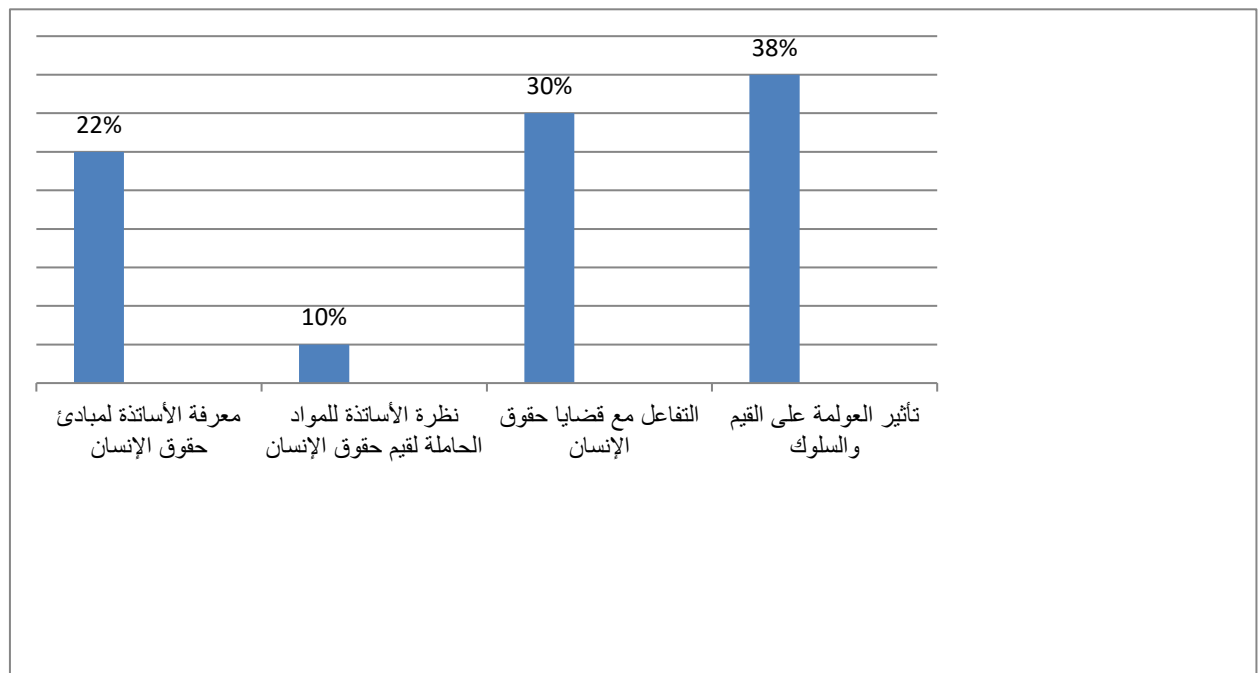
مبيان رقم 2 - استمارة رقم 1



من خلال المعطيات الواردة في المبيان أعلاه يتضح أن التلاميذ/ات ليست لديهم دراية كما ينبغي بماهية قيم حقوق الإنسان حيث سجل مؤشر معرفة التلاميذ لحقوق الإنسان نسبة ضعيفة تقدر ب 7.14%، بالمحصلة يؤدي ذلك إلى تسجيل صعوبات كبيرة على مستوى استيعاب مفاهيم وقيم حقوق الإنسان أثناء الدرس بنسبة تقدر ب 74.31%. أما آراءهم حول ملائمة المناخ المدرسي فهي الأخرى سجلت حضور ضعيف، وبخصوص آراءهم حول حرية التعبير ومبدأ التضامن والمساواة فهي كذلك ضعيفة. وهذا بطبيعة الحال يدل بشكل خاص على غياب التربية على حقوق الإنسان في المدرسة رغم الاتفاقيات العديدة على ضرورة تفعيلها من داخل المناهج التعليمية والمؤسسات التربوية، وأبرزها اتفاقية التعاون سنة 1994م مابين وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان.

2-مدى معرفة الأساتذة بقيم حقوق الإنسان

استمارة رقم 2 الموجهة للأساتذة



يتضح جليا أن المؤشرات الواردة في المبيان من خلال آراء الأساتذة حول مفاهيم وقيم حقوق الإنسان تدعو للتفاؤل من جهة، ومن جهة ثانية، نجدها مناقضة تمام التناقض مع آراء التلاميذ. فمثلا عندما رأينا أن التلاميذ لا يعرفون ماهية مبادئ حقوق الإنسان وكذا لايلمسون من داخل المدرسة إشاعة قيم حقوق الإنسان من قبيل حرية التعبير والتضامن والمساواة ولا يتفاعلون بشكل مقبول مع قضايا حقوق الإنسان أثناء الدرس، نجد في المقابل أن الأساتذة ملمون حسب ماجاءت به الاستمارة بنسبة 22 % بالمبادئ الكونية لحقوق

الإنسان والتي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، وكذا نجد أنهم يتفاعلون بنسبة كبيرة مع قضايا حقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة 30% إلاننا لاحظنا أن تطلعاتهم للكتاب المدرسي بشكل عام ونظرتهم للمواد الحاملة لقيم حقوق الإنسان بشكل خاص، سجلت نسبة ضعيفة بلغت حوالي 10% فقط، أما بخصوص آرائهم حول الانعكاسات السلبية للعولمة على القيم الحقوقية، بالتالي تأثيرها على سلوكيات التلاميذ/ت فقد جاءت تقريبا بنسبة 38%.

الخاتمة:

انطلاقا مما سلف يمكننا القول أن الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ، بالرغم من أنه يُعتبر من المواد الحاملة لمفاهيم وقيم وقضايا حقوق الإنسان، إلا أن معظم القيم والمبادئ الحقوقية جاءت في ثنايا الكتاب ضمنية وبشكل غير واضح، إضافة إلى أن الطابع الاقتصادي والسياسي شكل مساحة كبيرة من ناحية المفاهيم والقيم الحقوقية، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تثمين طرح الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهذا طبيعى إذا قسناه مع طبيعة الدروس المتضمنة في الكتاب المدرسي، حيث وجدنا عناوين الرأسمالية وما يرافقها من حرية التجارة والمساواة في الملكية والتضامن من أجل التصدي للأزمات الدورية التي تهدد المجتمع الليبرالي، وكذا بهدف الاتحاد والتعاقد قصد إيجاد أسواق خارجية لتصرف فائض الإنتاج الرأسمالي، وهذه المرحلة يصطلح عليها تاريخيا بالإمبريالية كما وردت كعنوان في الكتاب المدرس، باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية حسب تعبير "لينين".

كذلك، تبين أن التلاميذ/التلميذات تقريبا يجهلون ماهية قيم ومفاهيم حقوق الإنسان. بالمحصلة إذا كان جهلهم بها واضحا، فطبيعى أنهم لا يلمسونها لا سواء من داخل القسم/أثناء الدرس أو من داخل المدرسة ككل. في المقابل وجدنا أن الأساتذة/ات يذهبون عكس طروحات التلاميذ/ات، ذلك من خلال معرفتهم بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان ثم تفاعلهم من داخل القسم مع قضايا وقيم حقوق الإنسان بنسب كبيرة، لكن رغم كل هذه المعرفة، إلا أنهم صرحوا بتقشي سلوكيات غير مسؤولة من طرف بعض التلاميذ/ات، وذلك مرده على ما يبدو إلى تأثير ظاهرة العولمة على القيم الإنسانية بشكل عام، والمتعلمين/ات بشكل خاص. فالعولمة استراتيجية شاملة تعتبر الوسائط التربوية أحد أركانها الأساسية، وبواسطتها يحصل اختراق الأنظمة التعليمية التربوية؛ وذلك من خلال تنامي الثورة الإعلامية والاتصالية. وغير خاف أن وسائل الاتصال السمي-البصري - والتقنية الحديثة في الإعلام والمعلومات، ليست مجرد تقنية بريئة، بل إنها تحمل رسالة عبارة عن قيم ورموز العولمة. إنها تسعى لقلب أذواق ومشاعر وفكر وسلوك المتعلمين والمتعلمات خاصة وأفراد المجتمع عامة، وفق أهداف العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن هناك تضافرا لعدة وسائل براقة وجذابة لتمارس تأثيرها التربوي على مستوى الشخصية. إذ ذاك تتمكن العولمة من تكييف مشاعر وأذواق ومدرجات الأفراد، وفق النموذج المعولم؛ وذلك تكريسا لاستهلاك القيم والثقافة الغربيتين دون تمحيص أو تدقيق.

تأسيساً على ما تقدم يمكن استنتاج أن عملية اختراق العولمة للتعليم كحقل تربوي هي ظاهرة أكيدة خاصة إذا ما لم تعتمد وسائل بيداغوجية هادفة تروم إلى تنبيه وتوجيه في آن المتعلم إلى خطورة حمولة مفهوم العولمة وتأثيرها على المتعلم/المواطن، فمن جهة هناك تصاعد هيمنة العولمة على الحقل التربوي (تشكيل الأذواق والاتجاهات والقيم والسلوكيات)؛ ومن جهة أخرى هناك استعمال وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها وتوجهاتها لإثارة الإدراك وتتميط الذوق والفكر.

من هذا المنطلق إذن، يتوجب إعادة النظر في كيفية إدماج مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي بشكل عام وفي كتاب "في رحاب التاريخ" بشكل خاص. لأن المتعلمين/ات هم من سيحملون شعلة نشر قيم حقوق الإنسان وإشاعتها كسلوك في المجتمع ككل، بالتالي يجب تربيتهم تربية مؤسسة على ثقافة حقوق الإنسان بشكل عملي. ولا يمكن إنجاز ذلك إلا بعد تهيئة أرضية ملائمة تتمثل في القيام بنقد العقل التربوي السائد، ونقد الممارسة التربوية الحالية نقداً بناءً.

مناقشة نتائج البحث وتمحيص الفرضيات

قادنا تحليل مضمون الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للسنة الأولى باكوريا مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، وكذا نتائج الاستمارتين، إلى استقصاء مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، وكيفية حضورها على مستويات ومجالات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، دينية، بيئية، وديداكتيكية. إضافة إلى مدى معرفة التلاميذ/ات لتلك القيم وكيف يتمثلونها، ثم آراء الأساتذة/ات حول المبادئ العامة لحقوق الإنسان وكيفية تفاعلهم معها.

وهذه القيم والمفاهيم حاضرة على امتداد مجزوءات ومحاور الكتاب لكن بشكل متقارب، خاصة المفاهيم والقيم التي تصب في مجرى المجالين الاقتصادي والسياسي، أما المجال الاجتماعي فيمثل نسبة قليلة، في المقابل نجد المجالين الديني والبيئي فشبه غائبان بل منعدمان. فمثلاً، يتضح جلياً من خلال المجزوءة الأولى من المحور الأول المعنون بـ"تطور النظام الرأسمالي بأوروبا وخارجها"، أن هناك تباين في مساحة ومكانة مفاهيم وقيم حقوق الإنسان المكونة لعناصر الوحدة. حيث نجد أن المجال الاقتصادي يمثل حوالي 40% والمجال السياسي يمثل 30%، في حين نجد المجال الاجتماعي يمثل حوالي 20% فقط، أما المجالين البيئي والديني فيمثلان أقل من 5% لكل منهما. هذا التباين في التمثيلية إن دل على شيء فإنما يدل من جهة، على طبيعة الدروس المقدمة وكذا طريقة النقل الـديداكتيكي لها، ومن جهة ثانية، كون الدروس تجسد كل ما يرتبط بالاقتصاد والسياسة الليبراليتين، وحتى إن حضر دور المجتمع فلأغراض اقتصادية محضة تصب معظمها في مجرى "ارتقاء" النظام الرأسمالي. أما حضور المجالين الديني والبيئي فنسب جد ضعيفة سواء في هذا المحور أو باقي المحاور الأخرى من الكتاب، إلا أن المحور الأول من المجزوءة الثانية المعنون بـ"الإمبراطورية العثمانية في مواجهة الإمبريالية" يختلف نوعياً من ناحية مساحة مفاهيم وقيم حقوق الإنسان على المحورين السابقين من المجزوءة الأولى، خاصة في المجال الديني، حيث وجدنا العبارات الدالة بشكل صريح على حرية المعتقد أو بشكل ضمني متوفرة، وذلك راجع

لطبيعة الدروس المتضمنة في المجزوءة الثانية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لاحظنا غياب تام للمفاهيم والقيم الحقوقية خاصة تلك التي جاء بها الجيل الثالث من حقوق الإنسان من قبيل الحق في العيش في بيئة سليمة والحق في التنمية.. الخ، علاوة على تضمن هذا المحور القيم الحقوقية الصريحة أكثر من الضمنية. أما المجالات الأخرى فهي متقاربة فيما بينها ولا تختلف على المحاور السابقة.

الجدير بالذكر أن حضور القيم الحقوقية المدروسة لا يعني دائما حضورها خدمة للفئات الدنيا من المجتمعات أو بهدف إشاعة قيم حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية، بل وفق مبدأ الأنظمة الاقتصادية المهيمنة، من قبيل حرية التجارة وتنقل رأس المال والمساواة في حرية الملكية الخاصة، ويبدو أن التاريخ يخبرنا أن الحق في الملكية كان أساسيا وجوهريا للتأسيس للحقوق الفردية والتضامن بين من يملكون وسائل الإنتاج والأسواق العالمية وما شابه ذلك. وتبقى نسبة ضعيفة من القيم متضمنة بشكل ضمني هي من تروم إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان لدى التلاميذ/ات بشكل خاص. كما جاءت نسبة 70% من مفاهيم وقيم حقوق الإنسان بشكل ضمني، في حين وردت نسبة 30% فقط بشكل صريح. أم فيما يتعلق بالجانب الديدكتيكي لاحظنا حضور عنصر الملاءمة في الكتاب بشكل قوي بنسبة 21.42% أما عنصر الاستيعاب جاء حضوره ضعيف بنسبة 28.57%، في المقابل نجد عنصر الوضوح ضعيف إذ يمثل نسبة 21.42% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على طبيعة الدروس المتضمنة في الكتاب، إذ يغلب عليها الطابع السردى أكثر منه التحليلي والنقدي، وهذا مرده على ما يبدو إلى قصور في الطرائق البيداغوجية المعتمدة داخل الفصل. وعليه فإن الفرضية الأولى التي تذهب إلى أن الكتاب المدرسي يبقى محدودا من حيث التأسيس لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان وتميرها لدى التلاميذ والتلميذات للمرحلة الأولى ثانوي تأهيلي بشكل ملموس، خاصة في الجانب المتعلق بالبيداغوجيا المعتمدة أثناء الفصل يتضح أنها صحيحة مقارنة مع النتائج المتوصل إليها في الشق التطبيقي.

أما الدعامات المتضمنة في الكتاب، فجاءت 140 دعامة من ضمن 223 التي تشير إلى مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، حيث كلها تأتي في شكل نصوص تاريخية باستثناء صورة واحدة تدل على "تمثال الحرية"، وأكثرية تلك القيم جاءت ضمنية بنسبة 70%، وهذا ما يزيد من تركيز الفرضية الأولى.

ومن خلال نتائج الاستمارة الموجهة للتلاميذ/ات، اتضح أنه ليست لديهم دراية كما ينبغي بماهية قيم حقوق الإنسان حيث سجل مؤشر معرفة التلاميذ لحقوق الإنسان نسبة ضعيفة حوالي 7.14%، بالحصلة يؤدي ذلك إلى تسجيل صعوبات كبيرة على مستوى استيعاب مفاهيم وقيم حقوق الإنسان أثناء الدرس بنسبة 74.31%. أما آراءهم حول ملاءمة المناخ المدرسي فهي الأخرى سجلت حضور ضعيف. وبخصوص آراءهم حول حرية التعبير ومبدأ التضامن والمساواة فهي كذلك ضعيفة. وهذا يدل في حدود العمل الذي أنجزناه على محدودية وقصور التربية على ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسة التربوية. فبالرغم من أن الاستمارة الموجهة للأساتذة/ات تقول العكس، حيث تبين أنهم على دراية كافية بمبادئ حقوق الإنسان، بالتالي من المفروض أن ينعكس ذلك على التلاميذ/ات، إلا أننا

لاحظنا نقيض ذلك، وهذا الطرح في شموليته هو من زكى الفرضية الثانية التي مفادها أنه يوجد قصور على مستوى معارف التلاميذ والتلميذات حول أهمية قيم حقوق الإنسان في المرحلة الأولى ثانوي تأهيلي. والثالثة التي تذهب إلى القول بأنه يتوفر الأساتذة والأستاذات على إمكانية معرفة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

مما تقدم فالكتاب المدرسي في رحاب التاريخ يبقى بحاجة إلى تكاثف الجهود التربوية بمختلف المكونات ليتسنى الوصول به إلى المرامي والغايات المنشودة. وهذا لن يتحقق على أرض الواقع إلا عبر وجود برامج تربوية تهدف إلى توجيه التلاميذ/التلميذات والأساتذة/الأستاذات على حد سواء، وتمكينهم من مضامين قيم حقوق الإنسان والتربية عليها ممارسة وسلوكا. وكذا ضرورة إشراك الأطر النسائية في التأليف. إذ يلاحظ أن كل من شارك في تأليف هذا الكتاب بشكل خاص كلهم ذكور، بالتالي فمقاربة النوع مسألة أساسية ممكن أن تغني مضامين الكتاب من نواحي عديدة.

خاتمة عامة وتوصيات واقتراحات

من خلال بحثنا لمدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في الكتاب المدرسي في رحاب التاريخ للمرحلة الأولى ثانوي تأهيلي مسلك الآداب والعلوم إنسانية، وكذا بناء على البحث الميداني المتمثل في الاستمارات الموجهة لعينة من التلاميذ/ات والأساتذة/ات، يبدو أن هذا البحث يمثل مراجعة بسيطة للجوانب الحقوقية والديداكتيكية والمعرفية المتضمنة في الكتاب المدرسي لمادة التاريخ. مع العلم أن القائمين على أمور المنظومة التعليمية لهم تطلعات ترمي دائما إلى مواكبة التحولات والمستجدات العلمية والإبستمولوجيا والديداكتيكية، قصد تحقيق الأهداف التربوية المسطرة، وفي أفق إعداد أجيال مشبعة بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، بالتالي تحقيق تنمية ونهضة شاملتين. وهذا لن يتم بطبيعة الحال إن لم يواكبه مراجعة جذرية لكل محتوى الكتاب المدرسي الذي ينبغي أن يكون عند تطلعات التلاميذ/ات، خاصة في الشق المتعلق بالتربية على ثقافة حقوق الإنسان، لأنها كما أسلفنا الذكر في مقدمة البحث معيار لنقدم وتطور المجتمعات على كافة المناحي الحياتية، إذ بإشاعة قيم حقوق الإنسان سلوكا ومعاملة، أولا، بتوظيفها في الكتاب المدرسي، ثانيا، جعلها ملموسة من داخل الفصل الدراسي، ومن طرف الأساتذة وما بين التلاميذ، بالمحصلة سيصل صداها إلى المجتمع... وهذا هو الهدف المنشود في كل فعل تربوي من داخل المدرسة المغربية.

هكذا إذن، جاء بحثنا في هذا السياق لاستكشاف ومعرفة مدى حضور مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في كتاب التاريخ، ومدى معرفة التلاميذ والأساتذة على حد سواء بتلك القيم والمبادئ. حيث كانت فرضياتنا المطروحة في بداية الدراسة تتماشى مع النتائج المتوصل إليها في الشق التطبيقي، حيث اتضح لنا أن الكتاب المدرسي بالرغم من أنه يحوي مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، إلا أنه يبقى محدود

من التأسيس لها وتميرها لدى التلاميذ، وذلك لأسباب عدة في مقدمتهم الطرائق البيداغوجية التي تُتبع من داخل الفصل الدراسي، علماً أن نسبة 70% من مفاهيم وقيم حقوق الإنسان جاءت في الكتاب ضمنية. ثم تبين لنا أن التلاميذ لا يعرفون شيئاً عن مفاهيم وقيم حقوق الإنسان، بالرغم من أن الأساتذة اتضح لنا عبر الاستمارة الموجهة إليهم أنهم على دراية مقبولة بمبادئ وقيم حقوق الإنسان. إذن ما العمل في مثل هذا التناقض البين؟ هل هو كامن في أن الاستمارة غير كافية في مدنا بنتائج موضوعية/علمية دون لبس ولا غموض، أم المشكل بنيوي يتوخى أكثر من بحث، لدراسة وتقصي بعمق شديدين الأسباب الجوهرية/الحقيقية الكامنة وراء أزمة القيم التي نحياها في راهنا التربوي؟

هكذا إذن، من خلال النتائج والخلاصات التي أوصلنا إليها البحث، سندرج بعض المقترحات والتوصيات بهدف الاستئناس بها سواء من خلال إعادة النظر في مضمون الكتاب المدرسي عامة، أو بهدف مراجعة الطرائق البيداغوجية المعمول بها من داخل الفصل الدراسي، لأنها تحول على ما يبدو دون استيعاب التلاميذ لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان. ومن بين هذه المقترحات والتوصيات ما يلي:

- إعادة النظر في مقررات الدروس التاريخية الحالية بالشكل الذي يجعلها تواكب التطورات الحضارية الراهنة والتي يشكل المغرب جزء منها، وذلك وفق مختلف المستجدات الأكاديمية والبيداغوجية. الشيء الذي يحتم فتح باب اقتراحات الدروس والمواضيع التي يرى مجموعة من الفاعلين التربويين على مختلف تخصصاتهم بضرورة توظيفها بشكل أساسي في مرحلة الثانوي التأهيلي.

- مسايرة المستجدات الحقوقية من خلال المراجعة الدائمة للكتاب المدرسي، حيث أن هذا الأخير مطالب بأن يعكس قيم حقوق الإنسان بشكل صريح خاصة القيم الأساسية مثل الحرية، المساواة، التضامن.. وغيرها.

- تخصيص مادة خاصة بتدريس القضايا والمفاهيم والقيم المرتبطة بحقوق الإنسان وفق ما جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، مع تبيئها وتكييفها مع خصوصيات الواقع المغربي، شريطة عدم بترها من سياقها الكوني أو تجزيئها، لأن قيم حقوق الإنسان كونية ولا تقبل التجزئ.

- إشراك كل الكفاءات التي تزخر بها الوزارة إلى جانب الحقوقيين/ات وممثلين عن المجتمع المدني في تسطير بنود دفتر التحملات والتركيز على مبدأ مقارنة النوع في تأليف الكتب المدرسية.

- تتمين المقاربة بالكفايات، وذلك بتفعيل بيداغوجيا الإدماج إذ هذه الأخيرة هي المكملة للأولى، حيث أن كل الدول التي انفتحت على الكفايات اختتمتها بيداغوجيا الإدماج، لأنه من خلالها يتوضح مدى اكتساب التلاميذ/ات للكفايات المختلفة، بالتالي يتسنى لهم استيعاب القيم الحقوقية المضمنة في الكتاب المدرسي بكل تجلياتها.

- انفتاح المدرسة على محيطها بشكل عملي، واستثمار القدرات الإبداعية للتلاميذ/ات وتحفيزهم بشتى الوسائل المتاحة خاصة المعنوية كالثناء والتشجيع من خلال ورشات ودورات تكوينية تصب في مجرى النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.

المراجع باللغة العربية

المنجد في اللغة والأعلام، 1986، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، بيروت.

سعيد أرق، 2009، الكتاب المدرسي أي قيم لأي تلميذ، مجلة علوم التربية، العدد 40.

عبد الله العروي، 2008، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة الدار البيضاء.

حمدي مهران، 2012، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى الإسكندرية.

محسن كديور، 2000، حرية العقيدة والدين في الإسلام، قضايا إسلامية معاصرة، عدد 139-140.

عبد الكريم غريب، 2006، المنهج التربوي، الجزء الثاني، الدار البيضاء.

المراجع باللغة الأجنبية

Julien Barnier, **Quelques réflexions sur le concept d'égalité**, 20 Mars, 2006, imsi.net.

Ludovic Veivard, **Les fondements théoriques de la solidarité et leurs mécanismes contemporains**.

<https://www.millenaire3.com/>